



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإسلامية - بغداد
مركز البحوث والدراسات الإسلامية
(مبدأ)

مجلة الجامعة الإسلامية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدرها مركز البحوث والدراسات
الإسلامية (مبدأ)
الجامعة الإسلامية / بغداد

**مجلة الجامعة الإسلامية/العدد (٢٢)
(٢٠٠٩)**

بغداد - الجامعة الإسلامية

الترقيم الدولي لليونسكو ISSN 1813-4521

الإخراج الفني: باسل عبد الكريم صالح

عنوان المراسلات:

العراق - بغداد - محلة ٣٠٨ شارع ٢٢ / الجامعة الإسلامية

أ.د. إبراهيم عبد صايل الفهداوي: رئيس هيئة التحرير

هاتف: ٤٢٥٤٢٥٧

فاكس: ٤٢٥٣٢٤٦

البريد الإلكتروني للجامعة: islamicuniversitybag@yahoo.com

البريد الإلكتروني للمجلة: mabda_irsc@yahoo.com

**ملاحظة: ما يرد في المجلة من آراء ووجهات نظر لا تعبر بالضرورة عن
آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الجامعة الإسلامية.**

المحتويات

الصفحة	اسم البحث
	١ - زيد بن ثابت ﷺ ومنهجه في جمع القرآن
٣٠ - ١	د.أكرم عبد خليفة الدليمي.....
	٢ - المنهج القرآني في إعداد الدعاة
٤٢ - ٣١	أ.م.د.هاشم عبد ياسين المشهداني.....
	٣ - السبرُ عند المحدثين - دراسة نماذج في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عَدِي
٦٨ - ٤٣	د.رائد محمد عبد العبيدي.....
	٤ - الرواة المتهمنون ببدعة الخوارج ومرؤياتهم في صحيح البخاري - دراسة نقدية
١٠٤ - ٦٩	د.إدريس عسکر حسن العيساوي.....
	٥ - مميزات القيم الحضارية في السنة النبوية - الأصللة والتفرد
١٢٨ - ١٠٥	د.جاسم محمد راشد العيساوي.....
	٦ - أحكام القيمة في الفقه الإسلامي
١٥٨ - ١٢٩	د.جاسم مبارك مشوح.....
	٧ - حكم تولي المرأة للقضاء
١٨٠ - ١٥٩	د.محمد محمود عبود.....
	٨ - مفهوم اللقب عند الأصوليين - حقيقته وحجيته
٢٠٨ - ١٨١	د.عبد الغفور الصيادي.....

- ٩ - ردود ابن حيان على ابن مالك
- د.محمد خالد رحال العبيدي..... ٢٤٤ - ٢٠٩
- ١٠ - بنية الضمير المنفصل (أنا) - دراسة لغوية موازنة
م.م.زيدون فاضل عبد ٢٦٦ - ٢٤٥
- ١١ - أهمية العربية في أسلمة الثقافة
د.عبد المحسن القيسي ٢٩٢ - ٢٦٧
- ١٢ - فدك: في عصر الرسالة والعصور التالية- من سنة ٧ هـ إلى سنة ٤٧ هـ
أ.م.د.جهاد عبد حسين العلواني ٣٢٠ - ٢٩٣
- ١٣ - مفهوم الحج في الديانة البوذية
د.إبراهيم درباس موسى، د.حسين علي عبد الله ٣٥٠ - ٣٢١
- ١٤ - الاهتمام بالشباب وأهمية دورهم في بناء الأمة ونهضتها (نماذج منتخبة من السنة
النبوية)
أم.د.عبد الرزاق أحمد عبد الرزاق ٣٧٤ - ٣٥١
- ١٥ - حماية المستهلك في العقود الإلكترونية
م.م.هبة ثامر محمود ٣٩٤ - ٣٧٥
- ١٦ - 'Al-Jinās: Its English Counterparts And the Strategies Adopted
in Its Rendition
د.سوسن صالح سرية ٤١٠ - ٣٩٥

ردود أبي حيان على ابن مالك

د. محمد خالد رحال العبيدي

جامعة الأنبار - كلية التربية للبنات

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن والاهم وتبعهم إلى يوم الحشر واليقين.

أما بعد:

فبعد قراءتي لسفر العربية المشهور - أي: تفسير البحر المحيط - لصاحب العلامة أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) رأيت أن أرى اسم عالم العربية الفذ ابن مالك في هذا السفر، وكيف تعامل معه أبو حيان، وبعد أن انتهيت وجدت أبي حيان ذكر ابن مالك في عدة مواضع يبلغ عددها ما يقارب خمسة وأربعين موضعًا، وفيها نرى أبي حيان يذكر رأي ابن مالك من دون أن يعلق عليه شيئاً، ومرة يذكره راداً به على رأي نحوه آخر، ومرة يذكره راداً عليه، والأخير هو ما يهمني؛ لأنني ارتأيت أن أكتب فيها بحثاً اسمه (ردود أبي حيان على ابن مالك في تفسير البحر المحيط).

واشتمل هذا البحث على ثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المبحث الأول فخصصته لردوده في الأسماء، كما في منع ابن مالك دخول النواسخ على طبوي، واتصال الضمير وانفصاله، وغيرها، وأما المبحث الثاني فخصصته لردوده في الأفعال، وفيه عدة مسائل منها: نصب الفعل بعد فاء السibilية بأن مضمرة وجوباً، إذا سبق بنفي محض، أو طلب محض، واشتراطه في الاستفهام ألا يكون واقعاً، أما الثالث فخصصته لردوده في الحروف كما في مجيء حروف الجر بمعنى حروف جر أخرى، أما الخاتمة فذكرت فيها أهم نتائج البحث.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة.

المبحث الأول
ردوده في الأسماء

١. اتصال الضمير وانفصاله

ذكر النحاة أنه إذا أمكن أن يأتي الضمير متصلة فإنه لا يجوز في الاختيار الإتيان به منفصلا؛ لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار، والمتصل أخص من المنفصل، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال^(١).

وأجاز ابن مالك (ت ٦٧١ هـ) في كل فعل {تعدى إلى مفعولين الثاني منها ليس خبراً في الأصل، وهو ضميران، نحو: الدرهم سلنيه، فيجوز لك في هاء (سلنيه) الاتصال، نحو: سلنيه، والانفصال نحو: سلني إياه^(٢).

وقال ابن مالك: [ويختار الاتصال نحو: (هاء) أعطيتك... فكل ضمير تراه كهاء أعطيتك، فيكونه ثانٍ منصوبين بفعل غير قلبي فهو جائز الاتصال، والانفصال، وانفصالة أجدود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلًا، قوله تعالى: چَّمْگُون نَثْرَثَةَ هَكَّ چَّ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي ﷺ: {إن الله ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم} ^(٣).

وقال الأشموني (ت ٩١٨ هـ): [وما أشبه هاء سلنيه من كل ثانٍ ضميرين أولهما: أخص^(٤)، وغير مرفع، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء سواء كان فعلا نحو: سلني، وسلني إياه، والدرهم أعطيتك، وأعطيتك إياه، والاتصال حينئذ أرجح^(٥)].

قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ): [فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطبًا وغائبًا، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإن عالمة الغائب العالمة التي لا تقع موقعها إيا، وذلك قوله: أعطيتك، وقد أعطاكم، وقال عز وجل: چَّ ۚ ۚ ۚ ۚ ۚ ۚ چَّ هود، وهذا هكذا، إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب^(٦)].

وأجاز الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في قوله تعالى: چَّ ۚ ۚ ۚ ۚ ۚ ۚ چَّ أن يكون الضمير منفصلا، قال: [وقد جيء بضميري المفعولين متصلين جميعاً، ويجوز أن يكون الثاني منفصلا، كقوله: (أنزل لكم إياها)، ونحوه: (فسيكتكم الله)، ويجوز فسيكتكم إياهم]^(٧).

وكما هو ديدن أبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) مع الزمخشري فقد رد ما جوزه، وما تابعه عليه ابن مالك، فقال: [وجيء بالضميرين متصلين في چَّ چَّ لتقدم ضمير الخطاب على

ضمير الغيبة، ولو انعكس لا نفصل ضمير الخطاب، خلافاً لمن أجاز الاتصال، قال الزمخشري: ويجوز أن يكون الثاني منفصلا... وهذا الذي قاله الزمخشري من جواز انفصال الضمير في نحو: چَّـچ هو نحو قول ابن مالك في التسهيل، قال: وتختر اتصال، نحو: هاء أعطيتكه، وقال ابن أبي الربيع^(٩): إذا قدمت ماله الرتبة، اتصل لا غير تقول: أعطيتكه، قال تعالى: ، وفي كتاب سيبويه ما يشهد له^(١٠).

وأبو حيان بنى رده عليهما على أنه إذا اجتمع ضميران، وليس أحدهما مرفوعاً، وقدم الأعرف، وهو ضمير المخاطب؛ إذ هو أعرف من ضمير الغائب كما هو مبين في كتب النحو، لزم الاتصال كما في قوله: چَّـچ، وهذا مذهب سيبويه كما رأينا في نصه السابق، وهناك رأي ثانٍ وهو جواز الاتصال والانفصال وهو ما أيده الزمخشري، وابن مالك^(١١).

وعلى هذا فلا وجه لرد أبي حيان؛ لأن الاتصال والانفصال جائزان، لكن الاتصال أجود كما مر.

٢. امتناع دخول نواسخ الابتداء على طوبى

ذكر ابن مالك أن من المبتدآت ما لا تدخله النواسخ، قال: {وكلها - أي: النواسخ - تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير، الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه، أو مصحوب لفظي أو معنوي، وندر: وكوني بالمكارم ذكريني}^(١٢).

وألحق بالمبتدأ الذي لا تدخله النواسخ ما لا يتصرف قائلا: {ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لا يتصرف، نحو: طوبى للمؤمن، وسلام عليك، وويل للكافر}^(١٣).

وذكر أبو حيان في قوله تعالى: چَّـپ بِـپ بِـپ بِـپ بِـچ الرعد، أن طوبى مبتدأ، وإن كان نكرة؛ لأنه جعل دعاء وهو من المسوغات، قال: {وطوبى مبتدأ، وخبره (له)، فإن كانت علمًا لشجرة في الجنة، فلا كلام في جواز الابتداء، وإن كانت نكرة فمسوغ الابتداء بها ما ذهب إليه سيبويه، من أنه ذهب به مذهب الدعاء، كقولهم: سلام عليك، إلا أنه التزم فيه الرفع على الابتداء فلا تدخل عليه نواسخه، هكذا قال ابن مالك}^(١٤).

واختلف في طوبى فقيل: هي اسم للجنة باللغة الحبشية، أو الهندية، وقيل: هي شجرة في الجنة، وقال الجمهور: مفرد مصدر كبشري، وسقيا، ورجعي، وعقبى، ومعناها: غبطه لهم، أو نعمى لهم^(١٥).

فعلى رأي ابن مالك فإن طوبى هنا مبتدأ، ولا تدخل عليه نواسخه، كما مرّ، ولكن أبو حيان يرد ذلك على ابن مالك، بقراءة عيسى التقطي قوله تعالى: چپ پچ بالنصب على أنه معطوف على طوبى.

قال: {ويردهـ أي: قول ابن مالكـ أنه قرئ (وحسن مآب) بالنصب قرأه كذلك عيسى التقطي، وخرج ذلك ثعلب على أنه معطوف على (طوبى)، وأنها في موضع نصب، و(حسن مآب) معطوف عليها، قال ثعلب: و(طوبى) على هذا مصدر كما قالوا: سقىا، وخرجـهـ صاحب اللوامح على النداء، قال بتقدير: يا طوبى، ويا حسن مآب لهم، فحسن معطوف على المنادى المضاف في هذه القراءة فهذا نداء للتحنن، والتشويق... يعني قوله: معطوف على المنادى المضاف أن (طوبى) مضاف للضمير، واللام مقحمة كما أقحمـتـ في قوله: يا يؤس للجهل ضراراً لأقوامـيـ^(١٦).

وأجاب السفاقسي^(١٧) عن قراءة عيسى التقطي بنصب (وحسن مآب) بأنه ليس منصوباً على أنه معطوف على طوبى، بل هو منصوب بفعل مقدر، أي: رزقهم حسن مآب، ووصف الشهاب الخفاجي^(١٨) هذا التخريج بأنه بعيد^(١٩).

والذى يبدو لي أنه لا يتأتى ما رد به أبو حيان على ابن مالك هنا؛ لأن ثعلباً خرجها على أنها منصوبة على المصدرية، وخرجـهاـ غيرـهـ على أنه نداء مضاف للضمير، وليس في التخريجين ما يدل على أن الناسـخـ دخلـ عليهاـ، وابنـ مالـكـ لمـ يـقلـ: إنـهاـ لاـ تكونـ مصدرـاـ منصوباـ ولاـ نـداءـ، وإنـماـ منـعـ دخـولـ النـواسـخـ عـلـيـهـ إـذـ جـعـلـهـاـ مـبـدـأـ.

والذى يبدو أن ابن مالك منع دخـولـ النـواسـخـ عـلـيـهـ (طـوبـىـ)، ويعـنىـ بهـذاـ أنـهاـ لاـ تـأتـىـ منـصـوبـةـ لـذـلـكـ ردـ عـلـيـهـ أـبـوـ حـيـانـ بـقـرـاءـةـ عـيـسـىـ التـقطـيـ، وـإـلـاـ فـإـنـهـ لاـ يـتأـتـىـ لأـبـيـ حـيـانـ الرـدـ فيما ذـهـبـ إـلـيـهـ.

٣. التوكيد بـ (أجمعين)

ذكر النحاة أن (كلا) من ألفاظ التوكيد التي تفيد الشمول [ومنه- ألفاظ التوكيد- للشمول، ودفع توهם إطلاق البعض على الكل في المثلى كلا، وكلنا، وفي غيره، أي: الجمع، وما في معناه كل، وجميع، وعامة مضافة إلى الضمير المطابق للمؤكد، وأجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع] (٢٠).

وجاء في شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): [ما يرفع توهם عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك كل، وكلا، وكلنا، وجميع، فيؤكّد كل، وجميع ما كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه نحو: جاء الركب كله، أو جميعه، والقبيلة كلها، أو جميعها والرجال كلهم، أو جميعهم والهنود كلهم، أو جميعهن، ولا تقول جاء زيد كله] (٢١).

وذكر ابن مالك أن الأكثر في التوكيد بهذه الكلمات الدالة على الشمول، هو أن تكون تابعة لكل، وأما التوكيد بها وحدها فهو قليل، قال: [ويتبع كله، أجمع وكلها جماء، وكلهم أجمعون، وكلهن جمع، وقد يغنين عن كل] (٢٢).

وقال السلسلي (ت ٧٧٠هـ): [وقد يغنين عن كل، أي: أجمع، وفروعه فلا يؤتى قبلهن بكل] (٢٣).

ومثال إتباع أجمع، وأخواته لكله: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جماء، والرجال كلهم أجمعون، والنساء كلهن جمع، قال تعالى: چَ a a a a چَ الحجر، ومثال الاستغناء عن كل قوله تعالى: چَ a a a a چَ ص، وجَ ه ه ه ه چَ الحجر، ومثله قوله تعالى: چَ ك ك ك ك چَ الأنباء.

وبالآلية الأخيرة رد أبو حيان على ابن مالك في ذهابه إلى أن التوكيد بها غير تابعة قليل، فقال: [وأجمعين تأكيد الضمير المنصوب، وقد كثر التوكيد بأجمعين غير تابع لكلاهم في القرآن، فكان ذلك حجة على ابن مالك في زعمه أن التأكيد بأجمعين قليل، وأن الكثير استعماله تابعاً لكلهم] (٢٤).

ومما يؤيد أبي حيان فيما ذهب إليه ما جاء في الاستعمال النبوي من التأكيد بـ (أجمعون) من غير تقدم التأكيد بـ (كل) فقد روی عن رسول الله ﷺ أنه قال: [إِنَّمَا جُلِّ الْإِيمَامُ لِيُؤْتَمْ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَاتِلًا فَصَلَّوْا قِيَامًا، فَإِذَا رَكِعَ فَارْكُعُوا، وَإِذَا رَفِعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَاتِلًا فَصَلَّوْا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلَّوْا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ] (٢٥).

وذهب السندي (ت ١١٣٨هـ) في معرض حديثه عن رواية (أجمعون) بالرفع إلى أنه توكيد لضمير الفاعل في قوله: (صلوا)، ولم يرتضى ما ذكره النحاة من أن شرطها تقدم التأكيد بـ(كل) قائلًا: [قلت وهذا الشرط فيما يظهر ضعيف وقد جوز غير واحد خلاف ذلك فالوجه جواز الرفع على التأكيد] ^(٢٦).

والذي يبدو لي أن استعمال (كل) في التوكيد وحدها يؤدي معنىًّا، وهو الدلالة على الإحاطة بكل أفراده، أما استعمال أجمع فهو يؤدي معنىًّا آخر وهو الدلالة على الجماعة، والاجتماع، وهي للعلوم ابتداءً، أما إذا استعملنا معًا في التوكيد فالمعنىان مرادان معًا، قال الدكتور فاضل السامرائي عن أجمع: [فهي وصف استعمل للإحاطة بمعنى (كل)، والفرق بينهما أن (أجمع) من لفظ الجماعة والمجموع، والاجتماع، و(كلا) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق جميع الأفراد، فقولك: رضوا بذلك أجمعون، يفيد أن مجموعهم رضي بذلك، وأما قولك: رضوا بذلك كلهم فيفيد أن أفرادهم رضوا بذلك، والنتيجة واحدة؛ لأنَّه إذا رضي كل أفرادهم فقد رضي مجموعهم، فـ (أجمع) تشير إلى العلوم ابتداءً، و(كل) تشير إلى الأفراد حتى تستغرقهم و(كلهم أجمعون) للجمع بين المعنيين فتكون زيادة في التوكيد] ^(٢٧).

فعلى هذا فإن قول ابن مالك استعمال (أجمع) غير متبوعة قليل، واستعمالها مؤكدة متبوعة كثير ليس على إطلاقه؛ إذ لكل استعمال معنىًّا لا يؤديه الاستعمال الآخر، وهو الحق، والله أعلم.

٤. وقوع الجملة صفة للمعرفة

ذكر الزمخشري أن الفعل يقع صفة لليل والأرض؛ لأن المراد بها الجنس، فقال في قوله تعالى: چُڑڙڙ کي ڪڪگ چ چيس [ويجوز أن توصف الأرض والليل بالفعل؛ لأنه أريد بهما الجنسان مطلقين، لا أرض، وليل بأعيانهما، فعوملاً معاملة النكرات في وصفهما بالأفعال] ^(٢٨).

وتبع ابن مالك الزمخشري فيما ذهب إليه، من أنه يجوز وقوع الجملة نعتاً لما فيه الألف واللام إن كانت جنسية، فقال: [والممنوع بالجملة نكرة، نحو: چئے ڪ ڪڻ چ الإسراء، أو مقررون بأجل الجنسية، نحو: چُوق ڦو ڦو چيس، فنعت الليل بجملة؛ لأنه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى؛ إذ لم يقصد به ليل معين] ^(٢٩).

وعلق ابن المنيّر^(٣٠) على كلام الزمخشري، بقوله: [وغيره من النحاة يمنع وقوع جملة صفة للمعرف، وإن كان جنسياً، وليس الغرض منه معيناً، ويراعي هذا المانع المطابقة اللفظية في الوصف، ومنه: ولقد أمر على اللئيم يسبني]^(٣١).

ورد أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري، وتبعه عليه ابن مالك بأن هذا {هدم لما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تتعت إلا بالنكرة، والمعرفة لا تتعت إلا بالمعرفة، ولا دليل لمن ذهب إلى ذلك، وأما يسبني، فقال، أي: سبباً لي، وقد تبع الزمخشري ابن مالك على ذلك في التسهيل من تأليفه^(٣٢).

وأجزاء الأشموني أن تصف الجملة المعرفة بأجل الجنسية؛ لأن ما فيه أهل الجنسية
عند نكرة معنى، لا لفظاً^(٣).

ويؤيده تحرير ابن جني (ت ٣٩٢هـ) لقراءة أبان بن تغلب، وعاصم، والأعمش بخلاف عنهم (صلاتهم) بالنصب، وإلا مكاء وتصدية بالرفع في قوله تعالى: **چ ڏڻڻ ڦڻڻ ڦڻڻ ڦڻڻ** الأفال

إذ خطأ قوم منهم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) هذه القراءة لجعل المعرفة خبراً،
والنكرة اسمًا قالوا: ولا يجوز ذلك إلا في ضرورة كقوله:
كُونُ مِزاحُّهَا عَسْلُ وَمَاءُ

وأَلِّيْجِنْسِيْتِيْهِ هِيْ: {لَا مُحْكَمَةٌ فِي ضَمْنِ فَرْدٍ مِّنْهُمْ، وَلَذَا كَانَ مُدْخُولَهَا فِي مَعْنَى النَّكَفِ، وَسَمِّيَّهَا النَّاسِيَّةُ: لَا مُحْكَمَةٌ لِلْعَدْدِ الْمُذْهَنِ، لَعْدُ الْحَقْقَةِ فِي الْذَّهَنِ} (٣٥).

ردود ابن حيان على ابن مالك

مجازاً نحو: چ ل ڻ ٿ ڻ ٿ ڻ ه چ الأنبيء، وقولك: والله لا أتزوج النساء، أو لا ألبس الثياب، ولهذا يقع الحنث بالواحد منها، وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد^(٣٦). وابن مالك من يسمي اللام الأخيرة لام العهد، قال عن لام العهد: {وللحق به أيضاً ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية، كقول القائل: اشترا لحم؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتمد لقضاء حاجته، فقد صار ما بيعته إليه معهوداً بالعلم فهو في حكم المذكور، أو المشاهدي^(٣٧).

فالعهد عند ابن مالك {شخصي، وجنسى، والشخصي إما ذكري، وإما حضوري، وإما ذهنى، والجنسى هو العهد الحقيقي، أي: المميز المعين}^(٣٨).

وهذه اللام هي في اللفظ معرفة؛ إذ [يجري عليه أحكام المعرف من وقوعه مبدأً، وهذا حال، ووصفاً للمعرفة، وموصوفاً بها، ونحو ذلك كعلم الجنس، وهذه الأحكام الفظية هي التي اضطرتهم إلى الحكم بكونه معرفة، وكون نحو: أسامة علمًا حتى تكفلوا ما تكلفوأ^(٣٩).

والمعرف بلام العهد في المعنى كالنكرة {أي: بعد اعتبار القرينة؛ لأن المراد به بعد اعتبار القرينة فرد مبهم، أما ما قبل اعتبارها فليس كالنكرة؛ إذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن}^(٤٠).

فإذا قال لك أحدهم: ادخل السوق [فقولك ادخل السوق قرينة على أنه ليس المرادحقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد جميع أفراد السوق، فعلم من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد]^(٤١).

ولما كان المعرف بلام العهد هذه هو في المعنى نكرة فإنه } يعامل معاملة النكرة كثيراً فيوصف بالجمل، قوله:

وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّهِ يَسِّبُّ

وفي التنزيل چ ڪ گ گ چ الجمعة، على أن يحمل صفة للحمار، وفيه چ ڻ ٿ ڻ ٿ ڻ ه ه چ النساء، على أن قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين، أو للرجال والنساء والولدان؛ لأن الموصوف وإن كان فيه حرف التعريف وليس لشيءٍ بعينه، كذا في الكشاف^(٤٢).

وذهب السيد الشريف^(٣) إلى أن جملة (يسبني) في البيت صفة، قال: [وإنما قال أمر بصيغة المضارع مع أن المواقف لقوله فمضيت صيغة الماضي دلالة على مرور مستمر، كأنه قال أمر وقتاً بعد وقتٍ على لئيم من اللئام موصوف بسبٍ بعد سبٍ، فلا أجازيه، ولا أباليه بل لا ألتقت إليه، وأن فيه عنه، ومن هنا يعلم أن حمل يسبني على الحال، ونفيه المرور بوقت مخصوص ليس بجيدٍ]^(٤).

وقال السبكي (ت ٧٦٣هـ) : [كُلُّ عَوْنَمِ (الثَّئِيمِ) مُعَالِمَةُ الْمَعْرِفَةِ لِجَعْلِ حَالٍ، وَالْحَالِ فِي الْمَعْنَى غَيْرِ مَقْصُودٍ] لأن الحال يدل على الانتقال، وليس ذلك مقصوداً هنا، ومن حيث اللفظ لا يتضح؛ لكونه في حكم النكرة على ما سبق (٤٠).

وذهب ابن يعقوب المغربي(ت ١١٠هـ) إلى أن جملة (يسبني) حال، وكونها حال هو المناسب لقوله: ثمت قلت لا يعنيني؛ لأن قوله: لا يعنيني، إنما يتبارد منه أنه قال في حال سمع السب حال المرور، لا أنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور (٤٦).

والذي يbedo لي أن كونها صفة، أو حالاً جائز، وهم مرادان معًا، وذلك من باب التوسيع في المعنى، فالمعنى أنه لا يبالي بمن يسبه سواء كان الساب هذه حالة، أي: أن الساب غير ملازم له، أو كان الساب صفتة حتى لا تقارقه، والله أعلم.

ونعود لأبي حيان ورده على الزمخشري، وأiben مالك، فنقول: **هـما لم يخرقا القاعدة، ولم يهدماها كما ذكر أبو حيان؛ إذ هـما لا يقولان الجمل التي بعد المعرف صفات، وإنما ذهبا إلى أن الموصوف نكرة في المعنى، وإن كان في اللـفـظ معرفة؛ لأن اللـفـظ قد يحمل على المعنى، وهذا بـاب واسع في العربية، فضلا عن ذلك فإن أئمة علماء البيان يؤيدون**
الـزمـخـشـري، ومن تـابـعـهـ فيما ذـهـبـ اليـهـ هـنـاـ.

٥. إبدال الجملة من المفرد

ذهب الزمخشري في قوله تعالى: چ و و ف ف ي ب ب ئ ذهاب الجانية، إلى أن جملة (سواء محياهم ومماتهم) بدل من الكاف في قوله چ ب ئ چ ، والكاف بمعنى مثل، قال: [و]الجملة التي هي (سواء محياهم ومماتهم) بدل من الكاف؛ لأن الجملة تقع مفعولا ثانياً، فكانت في حكم المفرد، ألا تراك لو قلت: أن نجعلهم سواء محياهم ومماتهم كان سديداً، كما تقول: طننت زيداً أبوه منطلق(٤٧).

وأجاز ابن جني إيدال الجملة من المفرد، وتبعه ابن مالك، فقال: [وتبدل جملة من مفرد، كقولك: عرفت زيداً أبو من هو، أي: عرفت زيداً أبوته، ومنه قول الشاعر:]
لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أُمُّ سَعْدٍ بِكَلْمَةٍ أَصَبْرُ لِيَوْمِ الْبَيْنِ أُمْ لَسْتَ تَصَبِّرُ
 فالجملة الاستفهامية التي بعد (كلمة) بدل منها؛ لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام^(٤٨).
 وقال الأشموني: [وأجاز ابن جني والزمخشي والناظم إيدالها من المفرد ك قوله:]
إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
 أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر النقاءهما، وجعل منه الناظم نحو عرفت زيداً أبو من هو^(٤٩).
 وقال السيوطي (ت ٩١١ هـ): [وقال ابن جني، والزمخسي، وابن مالك: وتبدل

الجملة من المفرد، نحو قوله:]

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
 فـ(كيف يلتقيان) بدل من حاجة، وأخرى كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين لتعذر النقاءهما، قال ابن مالك ومنه: **چَذَّهَهُ ۝ ۝ ۝ ۝ ۝** فصلت، وإن وما بعدها بدل من ما وصلتها، والجمهور لم يذكروا ذلك، قال أبو حيان: وليس كيف يلتقيان بدلا بل استثنافاً للاستبعاد، وكذا إن ربك؛ لثلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو من نوع^(٥٠).

وإنما صح إيدال الجملة من المفرد لرجوع الجملة في التقدير إلى المفرد^(٥١).
 ولم يرتضى أبو حيان هذا المذهب، كما رأينا في نص السيوطي، فقال: [وهذا الذي ذهب إليه الزمخشي من إيدال الجملة من المفرد قد أجازه أبو الفتح، واختاره ابن مالك، وأورد على ذلك شواهد على زعمه، ولا يتعين فيها البدل]^(٥٢).

ونقل أبو حيان عن ابن العلج^(٥٣) في تأييد رأيه أنه إذا كانت الجملة معمولة للأول فلا يصح أن تكون في موضع البدل، كما كان في النعت؛ لأنها تقدر المشتق تقدير الجامد فيكون بدلاً، فيجتمع فيه تحوزان؛ ولأن البدل يعمل فيه العامل الأول فيصح أن يكون فاعلاً، والجملة لا تكون في موضع الفاعل بغير سائغ، والسائغ: أن تسبق بحرف مصدرى؛ لأنها لا تضرم، فإن كانت غير معمولة فهل تكون جملة بدلاً من جملة لا يبعد عندي جواز ذلك كالعاطف والتوكيد اللفظي^(٥٤).

ورد أبو حيان على الزمخشري في تجويزه أن تكون (سواء محياهم ومماتهم) بدلاً من الكاف، فقال: {وأما تجويز الزمخشري أن نجعلهم سواء محياهم ومماتهم، فيظهر لي أنه لا يجوز؛ لأنها بمعنى التصيير لا يجوز صيرت زيداً أبوه قائم، ولا صيرت زيداً غلامه منطلق؛ لأن التصيير انتقال من ذات إلى ذات، أو من وصفٍ في الذات إلى وصف فيها، وتلك الجملة الواقعة بعد مفعول صيرت المقدرة مفعولاً ثانياً ليس فيها انتقال مما ذكرنا فلا يجوز} (٥٥).

واعتذر صاحب الكشف (٥٦) عن الزمخشري بأنه أراد بدل من حيث المعنى لا أنه بدل من ذلك لفظاً؛ لأنه مفرد دال على الذات باعتبار المعنى، وهذا دال على المعنى وإن كان الذات يلزم من طريق الضرورة إلا أن يقدر له موصوف مذوق بأن يقدر رجالاً سواء محياهم ومماتهم مثلاً والمعنى على البديلية (٥٧).

٦. الإفراد والتثنية والجمع في الإضافة:

اختلاف في الاسم إذا أضيف لفظاً، أو معنِّى إلى ما يتضمنه فاختار ابن مالك {لفظ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد، فإن فرق متضمناهما اختيار الإفرادي} (٥٨).

واحترز النحاة بما يضاف إلى ما يتضمنه عما ليس مضافاً إلى ما يتضمنه، نحو قولنا: داريهما، {إِنَّهُ لَا يَدْعُ مِنْ تَتْبِعِهِ لَأَمْنَ اللَّبِسِ، وَكَذَا إِنْ أَفْرَدَا عَنِ الْإِضَافَةِ كَالْيَدِينَ لِذَلِكَ} (٥٩).

فمثال المتضاديين لفظاً قوله تعالى: چ گ گ چ چ التحرير، فأضاف القلوب لفظاً إلى متضمنيهما؛ لأن القلوب هي في ضمن المخاطبين، لذلك فالجمع هنا أولى من الإفراد، ولفظ الإفراد أولى من لفظ التثنية {وذلك أنهم استقلوا تثنيتين في شيئاً هما شيء واحد لفظاً ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية، فكان الجمع أولى؛ لأنه شريكهما في الضم، وفي مجاوزة الإفراد، وكان الإفراد أولى من التثنية؛ لأنه أخف منها والمراد به حاصل؛ إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس شاتين إلى أن معنى الإفراد مقصود، ولكن الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو چ گ گ چ ، و چ ڏ ڏ چ المائدة} (٦٠).

ووافق أبو حيان ابن مالك في ذلك إلا أنه خالقه في اختيار لفظ الإفراد على لفظ التثنية، فقال: {وأنى بالجمع في قوله (قلوبكم) وحسن ذلك إضافته إلى مثنى، وهو

ردود ابن حیان علی ابن مالک

ضميراهما، والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى، والتثنية دون الجمع، كما قال الشاعر:

فَتَخَالَسَا نَفْسًا يِهْمَا بِنَوَافِذِ كُنَوْافِذِ الْعُبْطِ التِي لَا تُرْفَعُ

وهذا كان القياس، وذلك أن يعبر بالمعنى عن المثلثي، لكن كرهوا اجتماع تثبيتين فعدلوا إلى الجمع؛ لأن التثنية جمع في المعنى، والإفراد لا يجوز عند أصحابنا إلا في الشعر كقوله:

..... حمامات بطن الواديين ترجمى

يريد بطني، وغلط ابن مالك فقال في كتاب التسهيل: ونختار لفظ الإفراد على لفظ النتشة^(٦١).

وذكر أبو حيان أن وضع الجمع موضع التثنية أفسح من وضع التثنية إذا كان لكل واحد من المضاف إلية شيء واحد كالأنف، والقلب، والوجه، والظهر، فإن كان للمضاف إليه شيئاً كالذين، أو الفخذين، فإن وضع الجمع موضع التثنية لا يطرد وإنما يحفظ، ولا يفاس عليه؛ لأن الذهن إنما يتبادر إذا أطلق الجمع لما يدل عليه لفظه، فلو قيل: قطعت آذن الزيددين فظاهره قطع أربعة الآذان وهو استعمال اللفظ في مدلوله^(٦٣).

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ سَبِقَهُ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ الزِّجاجَ حِيثُ قَالَ: [وَحْقِيقَةُ هَذَا الْبَابِ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ فِي الشَّيْءِ مِنْهُ وَاحِدٌ لَمْ يَثِنْ، وَلُفِطَ بِهِ عَلَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَبَيَّنَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: أَشْبَعْتَ بَطْوَنَهُمَا عِلْمًا لِلَّاتَيْنِ بَطْنَيْنِ فَقْطًا، وَأَصْلَلْتَ النَّتْنِيَّةَ الْجَمْعَ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ثَبَّتْتَ الْوَاحِدَ فَقَدْ حَمَّعْتَ وَاحِدًا إِلَيْهِ، وَاحِدَحَ (٦٤).]

وعلى هذا فإن قوله تعالى: چَذْنَتْ ۚ شَذْنَتْ ۚ شَذْنَتْ ۚ شَذْنَتْ ۚ فَفَقْجَ المائدة، فيه دلالة على أنه يجوز قطع الأيدي كلها؛ لأنه أضاف الأيدي وهي اثنان في كل إنسان إلى المضاف إليه.

وهذا فيه نظر؛ لأن الدليل قد دل على أن المراد من اليد يد مخصوصة، وهي اليمين، فجرت مجرى القلب والظهر^(٦٥)، ويمكن أن يجري ما ذهب إليه الزجاج، وأبو حيyan في غير هذه الآية؛ لأنه قد تبين أن المأمور بقطعه اليمنى كما قال الفقهاء.

المبحث الثاني ردوده في الأفعال

١. نصب الفعل بعد (فاء السببية، وواو المعية) إذا سبقت بالاستفهام ينصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجواباً، إذا وقع الفعل بعد فاء السببية، أو واو المعية، وسبقتها بنفي ماضٍ، أو طلبٍ ماضٍ، ومن الطلب الماض الاستفهام، نحو قوله تعالى: چَفْ ڦَڻُّجْ جَ ڏَّجْ الأعراف، فنصب (يشفعوا) بعد الفاء؛ لأنه مسبوق بالاستفهام، ونحو قوله:

اَلْمَأْكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ
فنصب (يكون) بأن مضمرة وجواباً؛ لأنه واقع بعد واو المعية، ومبوق باستفهام^(٦٦).

واشترط أبو علي الفارسي في الاستفهام قبل الفاء، ولو أن يكون غير واقع، أما إذا كان واقعاً فإن الفعل لا ينصب بعده، نحو: لم ضربت زيداً فيجازيك، فيجازيك مرفوع؛ لأن الاستفهام عن سبب الضرب، والضرب واقع، فقد رد أبو علي على الفراء، والزجاج تجويزهما نصب الفعل (تكتمون) في قوله تعالى: چَآءِ بِبِبِپِ پِپِ پِ چِ آل عمران.

جاء في تفسير البحر المحيط: [وأجزاء الفراء والزجاج في (ويكتمون) النصب فتسقط التون من حيث العربية على قوله: لم تجمعون ذا وذا، فيكون نصباً على الصرف في قول الكوفيين، وبإضمار (أن) في قول البصريين، وأنكر ذلك أبو علي، وقال: الاستفهام وقع على اللبس فحسب، وأما (ويكتمون) فخبر حتماً لا يجوز فيه إلا الرفع بمعنى أنه ليس معطوفاً على تلبسون بل هو استئناف خبر عنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق^(٦٧).]

قال الفراء (ت ٢٠٧ هـ): [لو أنك قلت في الكلام: لم تقوم وتقعد يا رجل؟ على الصرف لجاز، فلو نصبت (وتكتموا) كان صواباً]^(٦٨).

ردود ابن حيان على ابن مالك

وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): {ولو قيل: (وتكتموا الحق) لجاز، على قولك: لم تجتمعون هذا وذاك، ولكن الذي في القرآن أجويد في الإعراب} (٦٩).

وتتابع ابن مالك أبا علي الفارسي في هذا، وفقط الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل، فقال في معرض حديثه عن النصب بـ(أن) المضمرة لزوماً: {وتتصدر أيضًا لزومًا بعد فاء السبب جواباً لأمرٍ، أو نهيٍ، أو دعاءً بفعلٍ أصيلٍ في ذلك، أو لاستفهامٍ لا يتضمن وقوع الفعل، أو للفي محضرٍ، أو مؤولٍ، أو عرضٍ، أو تحضيرٍ، أو تمٍ، أو ترجٍ} (٧٠).

وجاء أيضًا في شرح التسهيل: {واختار شيخنا رحمة الله أنه لا يجوز النصب فيماولي الفاء، أو الواو بعد الاستفهام إلا إذا تضمن وقوع الفعل، إما لأنّه استفهام عن الفعل نفسه...، وإما لأنّه استفهام عن متعلق فعلٍ غير محقق الواقع كما في نحو: متى تزورني فأكرّمك؟ وأين تسير فأرافقك؟ ومن يدعوني فأستجيب له؟ فينصب؛ لأنّه جواب فعلٍ غير واجب، ولو كان الاستفهام عن متعلق فعلٍ متحقق الواقع... فلا يجوز النصب بعده إلا على مذهب من ينصب في الواجب قوله:

وأَلْحَقُ بِالْحَجَازِ فَاسْتَرِيحَا

وذكر بدر الدين ابن ابن مالك (ت ٦٨٦هـ) أن أباه اقتدى {في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في الإغفال راداً على قول أبي إسحاق الزجاج في قوله تعالى: جَابِبَبِبِبِبِبِبِچ، ولو قال: وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ لِجَازَ، عَلَى قَوْلِكَ: لَمْ تَجْمِعُوا بَيْنَ ذَاهِدٍ وَذَاكَ، وَلَكِنَّ الَّذِي فِي الْقُرْآنِ أَجْوَدُ فِي الْإِعْرَابِ} (٧٢).

ورد ابن الناظم ما ذهب إليه والده، بنقله عن ابن كيسان، نصب الفعل بعد استفهامٍ واقع، كما في قوله: أين ذهب زيد فنتبعه؟ بالنصب، وكم مالك فنعرفه؟ ومن أبووك فنكرمه؟ فقال: {ولولا أرأه يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل الفاء باسم معمول لفعل أمر دلًّا عليه الاستفهام، والتقدير: ليكن منك إعلام بأبيك فإكرام منا له، وإذا كان ول يكن منك إعلام بقدر مالك فمعرفةه منا، ول يكن منك إعلام بأبيك فإكرام منا له، مثل ذلك جائزًا على ما ذكرنا، فالذي قاله الزجاج هو الصواب} (٧٣).

والذي لا يستقيم عنده أن الفعل لا ينصب هنا؛ لأنّه ليس قبل الفاء فعل ليقدر منه مصدر، ليعطّف عليه ما بعد الفاء، والواو، أي: أن المضمرة والفعل المنصوب بها، ولكن

البصريين يتأولون هذا على أن المصدر المنسب معطوف على مصدر متضيد مما قبلها، وهذا العطف هو ما يسمى بالعطف على المعنى والتوهם^(٧٤).

وكذلك رد أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي، وتبعه فيه ابن مالك، فقال: {وما رد به أبو علي على أبي إسحاق ليس بمتوجه؛ لأن قوله: چ پ چ ليس نصاً على أن المضارع أريد به الماضي حقيقة؛ إذ قد ينكر المستقبل لتحقق صدوره لاسيما على الشخص الذي تقدم منه وجود أمثاله، ولو فرضنا أنه ماضٍ حقيقة فلا رد فيه على أبي إسحاق؛ لأنَّه كما قررنا قبل، إذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبکناه من لازم الجملة، وقد حكى أبو الحسن بن كيسان نصب الفعل المستفهام عنه محقق الوقع، نحو أين ذهب زيد فتبعته؟ وكذلك في كم مالك فنعرفه؟ ومن أبوك فذكرمه؟ لكنه يتخرج على ما سبق ذكره من أن التقدير: ليكن منك إعلام بذهاب زيد فإتباعه منا، ول يكن منك إعلام بقدر مالك فمعرفةه منا، ول يكن منك إعلام بأبيك فإكرامه منا له}^(٧٥).

وقال أيضًا: } ولم نر أحدًا من أصحابنا يشترط هذا الشرط الذي ذكره أبو علي وتبعه فيه ابن مالك في الاستفهام، بل إذا تعذر سبك مصدر مما قبله، إما لكونه ليس ثم فعل، ولا ما في معناه ينسبك منه، وإما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لأجل مضي الفعل فإنما يقدر فيه مصدر استقباله مما يدل عليه المعنى، فإذا قال: لم ضربت زيداً فأضررك، أي: ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب مناي}^(٧٦).

والذي يبدو أن اشتراط أبي علي، وابن مالك في الاستفهام أن يكون واقعاً، مبني على أن ما ينصب بعد الفاء، والواو إذا وقعتا في جواب النفي الممحض، والطلب الممحض شبيه بجواب الشرط؛ لأن الفاء تقع جواباً للشرط، والشرط يشبه النفي الممحض، والطلب الممحض في أن كلاً منها غير ثابت المضمون، ففي نحو قوله: زرني فأكرمنك، الزيارة غير متحققة في وقت التكلم، فلما لم تتحقق الزيارة لم يتحقق الإكرام، وفي الشرط كذلك ففي قوله: إن يدرس زيد ينجح، علق شيئاً على شيءٍ، والشيء المعلق عليه غير متحقق في وقت التكلم.

قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): { وإنما شرطوا في نصب ما بعد فاء السبيبية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غير حاصلة المصادر ف تكون كالشرط الذي ليس بمتتحقق الوقع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد

الأشياء المذكورة، على ما قبل فاء السibilية، التي هي أكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع، أعني في انتصاف المضارع بعدها، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السibilية في أحدهما والجمعية في الأخرى، وأيضاً قرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السibilية^(٧٧).

٢. تتعذر استغاثة بنفسه، وبحرف الجر

ذهب ابن مالك إلى أن الفعل (استغاثة) يتعدى بنفسه؛ لذلك لم يعده بالباء في ذكره لباب الاستغاثة، فلم يقل المستغاث به، قال: {الاستغاثة دعاء المنتصر به، والمستعين المستuhan به، والمعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه، نحو: استغاث زيد عمراً، قال الله تعالى: چَأْبِبِيچَ الأَنْفَالَ: ٩، وقال تعالى: چَفَ ڦَڻَجَ جَ ڇَجَ القصص: ١٥، فالداعي مستغاث، والمدعو مستغاث والنحويون يقولون: استغاث به، فهو مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك}^(٧٨).

ورد أبو حيان على ابن مالك، بأن (استغاثة) يتعدى بنفسه، ويتعذر بحرف الجر، قال: { واستغاث يتعدى بنفسه، كما هو في الآية، وبتعذر بحرف جر كما جاء في لفظ سيبويه في باب الاستغاثة، وفي باب المستغاث في النحو لابن مالك^(٧٩)، ولا يقول: المستغاث به، وكأنه لما رأه في القرآن تعدي بنفسه، قال: المستغاث، ولم يعده بالباء كما عداه سيبويه، والنحويون، وزعم أن كلام العرب بخلاف ذلك، وكلامه مسموع من كلام العرب، فما جاء معدّى بالباء قول الشاعر:

حَتَّى استغاث بماء لا رشاء له
مُكَلِّ بِأَصْوَلِ النَّبْتِ تَسْجُهُ
كَمَا استغاث بسيء فَزَ غَيْطَلَةٍ
وبيؤيد هذه تعريرته في المصباح المنير بالباء، قال: { واستغاث به فأغاثه}^(٨٠).

وأيده الشهاب، فقال: {الاستغاثة طلب الغوث، وهو التخلص من الشدة، والنومة، والعون، وهو متعد بنفسه، ولم يقع في القرآن إلا كذلك، وقد يتعدى بالحرف كقوله:
حَتَّى استغاث بماء لا رشاء له من الأباطح في حاجاتِ البركِ
وكذا استعمله سيبويه رحمة الله، فلا عبرة بتخطئة ابن مالك رحمة الله للنهاة في قوله: المستغاث له، أو به، أو من أجله}^(٨١).

٣. فتى وونى

فتى من أخوات (كان)، وهي لا تعمل إلا بشرط أن تسبق بنفي أو نهي، ويلحق بها بهذا الشرط زال، وانفك، وبرح.

وذكر ابن مالك أن فتى يقال فيها: {فتاً، وأفتائِي} (٨٣).

جاء في لسان العرب: [وفي نوادر الأعراب فتئت عن الأمر أفتاً إذا نسيته] (٨٤).
 وذكروا أن هذه الأفعال قد تكون تامة فلا تأخذ إلا فاعلها، إذا تغير معناها، ومن هذه الأفعال (فتاً)، فذكر ابن مالك أنها تكون تامة، قال: [وتنتم فتى إذا أراد بها كسر، وأطفأ، قال الغراء: فتاته عن الأمر كسرته، وفتلت النار أطفأتها] (٨٥).

وقال مجاهد في معنى (فتؤ): {لا تفتر من حبه، كأنه جعل الفتءة والفتور أخوين،
 يقال: ما فتئ يفعل، قال أوس:

فَمَا فَتَّاْتُ خَيْلَ تَثْوِبُ وَتَدَعِي وَيَلْحَقُ مِنْهَا لَاحِقٌ وَتَقْطَعُ] (٨٦)

ففي (فتاً) ثلاثة لغات: فتاً على وزن فعل، بفتح العين، وفتئ على وزن فعل بكسر العين، وأفتاً على وزن أفعل] (٨٧).

وجاء في الهمع: [والمشهور في فتئ كسر العين، وفيها لغة بالفتح، وثالثة أفتى، قال في المحكم: ما فتئت أفعل، وما فتلت] (٨٨).

وقال الرضي: [وأصل ما زال، وما برح، وما فتئ، وما أفتاً، وما انفك أن تكون تامة بمعنى انفصل متعدٍ بمن إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع ما زال زيد عالماً: ما زال زيد من العلم، أي: ما انفصل منه، لكنها جعلت بمعنى كان دائمًا فنصبت الخبر نصب كان، وإنما جعلت بمعناه: لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائمًا] (٨٩).

ونسب أبو حيان إلى ابن مالك أنها تكون تامة إذا كانت بمعنى سكن، قال:
 [وزعم ابن مالك أنها تكون بمعنى سكن، وأطفأ، فتكون تامة وردتنا عليه في شرح التسهيل، وبيننا أن ذلك تصحيف منه، صحف الثاء بثلاث بـثاء بـثنتين من فوق وشرحها بـسكن، وأطفائِي] (٩٠).

وذكر ابن مالك أن (ونى) تكون ناقصة، إذا كانت بمعنى (دام)، ولكن الأغلب فيها أن تكون تامة، وهي حينئذ بمعنى فتر، وكون (ونى) بمعنى (زال) غريب، قال: [وهى أى: (رام)، و(ونى)، بمعنى زال غريبتان، ولا يقاد النحويون يعرفونها إلا من عنى باستقراء الغريب، ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

لَا يَئِي الْخَبُّ شِيمَةَ الْحِبِّ مَا دَا
مَ فَلَا تَحْسَبْنَاهُ ذَا ارْعِوَاعِيٍّ^(٩٤)
وقال: [و]تتم - أي: تكون تامة - بأن يراد بها معنى فتر، وهو أشهر من استعمالها
ناقصة، بمعنى دام الناقصة^(٩٥).

وجاء في لسان العرب: {يقول: فلان لا يبني في أمره، أي: لا يفتر ولا يعجز، وفلان لا يبني يفعل كذا، وكذا بمعنى لا يزال، وأنشد:

فما ينون إذا طافوا بحجهم يهتكون ببيت الله أستاراً}٤٦

وهذا نص يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك؛ إذ ذكر أنه يكون بمعنى لا يزال، فلا يرد على ابن مالك؛ إذ إنه يأتي بمعنى لا يزال كما نقلناه، ومع هذا فإن ابن مالك ذكر أن الأعم والغالب في (ونى) أن تكون بمعنى فتر.

ولم يرض أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك، فقال: {الوني: الفتور، يقال: ونى بني، وهو فعل لازم، وإذا عدي فب(عن)، وبـ(في)، وزعم بعض البغداديين... الخ}٤٧. ويرد على ابن مالك أيضاً بأن ما كان بمعنى شيء لا يلزم فيه أن يساويه في العمل، وأما قوله: شيمة الحب في البيت فمنصوب على نزع الخافظ.

جاء في الهمع: {وقال أبو حيان ذكر أصحابنا أن (ونى) زادها بعض البغداديين في أفعال الباب؛ لأن معناها بمعنى ما زال نحو ما ونى زيد قائماً، ورد بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل، ألا ترى أن (ظل زيد قائماً) معناه أقام زيد قائماً النهار، ولم يجعل العرب لـ(أقام) اسمًا ولا خبراً كما فعلت ذلك بـ(ظل)، قالوا: والتزام التكير في المنصوب بها دليل على أنه حال، وأما البيتان فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافظ، أي: لا يبني عن شيمة الحب}٤٨.

٤. ينبغي

ذكر النهاة أن من أقسام الفعل المتصرف والجامد، فالفعل المتصرف هو {ما اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه وهو كثير، وجامد بخلافه وهو معدود}٤٩.

فذكر ابن مالك أن (ينبغي) من الأفعال الجامدة التي لا تتصرف، فقال: {منعت من التصرف أفعال منها المثبتة في نواسخ الابتداء، وباب الاستثناء، والتعجب، وما يليه ومنها قل النافية، وتبارك، وسقط في يده، وهذك من رجل، وعمرتك الله، وكذا في الإغراء، وينبغي، وي hepatitis}٥٠.

وتابعه الشهاب الخاجي (ت ١٠٦٩هـ) في أن (ينبغي) فعل جامد لا يتصرف قائلاً: {ينبغي مطابع بغاه يبغية، إذا طلبه، ويكون (لا ينبعي) بمعنى لا يصح، ولا يجوز، وبمعنى لا

ردود ابن حیان علی ابن مالک

يحسن، وهو بهذا المعنى غير متصرفٍ لم يسمع من العرب إلا مضارعه، كما في قوله تعالى: حَمْدُ اللَّهِ الْمُبْرَكُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وعلل الفيومي (ت ٧٧٠ هـ) عدم مجيء (انبغي) بأن {أنبغي مطاوع (بغى) ولا يُستعملُ (انفعل) في المطاوعة إلّا إذا كان فيه علاج وانفعال مثل: كسرته فانكسر وكما لا يقال طلبته فانطلبَ وقصدته فانقصدَ، لا يقال بعنته فانبعى؛ لأنَّه لا علاج فيه وأجزاء بعضهم. وحُكى عن الكسائي أنَّه سمعه من العرب (١٠٢).

ورده أبو حيان بأنه وجد له ماضٍ مستعمل، وهو انبغي، قال: {و(ينبغي)} ليس من الأفعال التي لا تتصرف، بل سمع لها الماضي، قالوا: انبغي، وقد عدها ابن مالك في التسهيل من الأفعال التي لا تتصرف، وهو غلطٌ^(١٠٣).

ويؤيده ما جاء في لسان العرب: {يقال: إنبغى لفلان أن يفعل هذا، أي: صلح له أن يفعل هذا، وكأنه قال طلب فعل هذا فانطلب له، أي: طاوعه، ولكنهم اجترعوا بقولهم إنبغى، وإنبغى الشيء: تيسّر وتسهّل} (١٠٤).

وكذلك ما حكى عن الكسائي من أنه سمع (أنبغي) كما سبق.

وقد يعتذر لابن مالك بأنه أراد أنه لا يتصرف تصرفاً تماماً، قال الألوسي: [وينبغي
مضارع انبغي مطاوع بغي بمعنى طلب، وقد سمع ماضيه فهو فعل متصرف في الجملة،
وعده ابن مالك في التسهيل من الأفعال التي لا تتصرف، وغلطه في ذلك أبو حيyan،
ويمكن أن يقال: مراده أنه لا يتصرف تماماً^(١٠٥)].

٥. نصب القول للمفرد

الأصل في القول إذا وقعت بعده جملة أن تحكي، نحو: قال زيد عمرو منطلق، ونقل زيد منطلقة، لكن الحملة في موضع نصب على أنها مفعول به^(١٠٦).

وذكروا أن مفعول القول نوعان إما مفرد، وهو على نوعين: مفرد في معنى الجملة نحو: قلت شعراً، وخطبةً، وحديثاً، ومفرد يراد به مجرد الفظ نحو: چڻڻچ ٦٠، أي: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم خلافاً لمن منع هذا النوع، ومن أجزاء ابن خروف، والزمخري، وإما جملة تحكى فتكون في موضع مفعوله^(١٠٧).

وقال الخضري (ت ١٢٨٨هـ): {والقول إذا كان بمعنى التلفظ لا ينصب إلا الجملة: جاء زيد، أو مفرداً في معناها، كفت: قصيدة أو شعرًا أو مفرداً قصد لفظه، نحو: چٰٿِچ، أو مفرداً مسماه لفظ كفت كلمة، أي لفظ رجل مثلَي^(١٠٨).

وأجاز ابن مالك أن ينصب القول، أو فروعه المفرد، قال: {ويُنْصَبُ بالقول، وفروعه المفرد الذي هو جملة في المعنى، كالحديث، والقصة، والشعر، والخطبة، فيقال: قلت حديثاً، وأقول قصةً، وهذا قائل شعراً، وخطبة، وينصب أيضاً بالقول، وفروعه المفرد المراد به مجرد اللفظ، كقولك: قلت كلمة، ومن ذلك چٰٿِچ ڏڻڻ ڻڻ چ الأبياء، أي: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان يقال مسمى الفاعل لنصب إبراهيم، فكان يقال: يقول له الناس إبراهيم، كما يقال له: هذا إبراهيم، أو يقال له: يا إبراهيم^(١٠٩).

- وذكر أبو حيان أن (إبراهيم) في قوله تعالى: چٰٿِچ يحمل ثلاثة أوجه:
 - أن يكون جواباً لسؤال مقدر، كما قالوا: سمعنا فتى يذكرهم، وأتوا به منكراً، قيل: من يقال له؟ فقيل يقال له إبراهيم.
 - أن يكون خبراً لمبدأ محذوف، أي: هو إبراهيم، وهذا مبني على أن الأصل في مقول القول أن يكون جملة^(١١٠).
 - على أنه مفرد مفعول لما لم يسم فاعله، ويكون من الإسناد للفظ لا لمدلوله، أي: يطلق عليه هذا اللفظ، وذكر أبو حيان أن هذا الأخير مختلف في جوازه، {فذهب الزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك إلى تجويز نصب القول للمفرد مما لا يكون مقطعاً من جملة نحو قوله:

إِذَا ذُقْتُ فَاهَا قُتُّ طَعْمَ مُدَامَةٍ

ولا مفرداً معناه الجملة نحو: قلت خطبة، ولا مصدرًا نحو: قلت قولًا، ولا صفة له نحو: قلت حقاً، بل لمجرد اللفظ، نحو: قلت زيداً، ومن النحوين من منع ذلك^(١١١). وأيد أبو حيان منع هذا، ورد على من أجازه، فقال في تأييد منعه: {وهو الصحيح؛ إذ لا يحفظ من لسانهم: قال فلان زيداً، ولا قال ضرب، ولا قال: ليت، وإنما وقع القول في كلام العرب لحكاية الجمل^(١١٢).

والذي يبدو لي أنه يجوز نصب القول للمفرد الذي لا يؤدي معنى جملة، كفت قصيدة، ولا هو مقطع من جملة، ولا مصدر له، أو صفة لمصدره كفت حقاً؛ لأن القرآن

جاء به كما في قوله: چ ڻ ڻ، والقرآن حجة على من منع هذا؛ إذ من منعه ذهب إلى أن يقدر في هذه الآية مبتدأ محنوفاً، والتقدير خلاف الأصل^(١١٣).

المبحث الثالث ردوده في الحروف

١. حركة لام الأمر:

الأدوات التي تجزم الفعل المضارع نوعان: نوع يجزم فعلاً واحداً، ونوع يجزم فعلين، وهي أدوات الشرط، وما يجزم فعلاً واحداً، هي: لام الأمر، لم، ولما، ولا الطلبية، وذكر النهاة أن هذه حروف، وهي الأصل في عمل الجزم، وعلة عملها الجزم لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء، والحرف إذا اختص عمل فيما يختص به^(١١٤).

وذكروا أن لام الأمر أثرت في الفعل فـ[نقلته إلى الاستقبال، والأمر]ـ^(١١٥).

وذكروا أن لام الأمر مكسورة، وهو الأصل فيها، وعللوا سبب كسرها بقولهم: [وإنما وجب لها الكسر من قبل أنها حرف جاء لمعنى، وهو حرف واحد كهمزة الاستفهام، وواو العطف، وفائه، وكان حقه أن يكون مفتوحاً كما فتح غير أنه لما كانت اللام هنا من عوامل الأفعال الجازمة، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء حملت في الكسر على حروف الجر، نحو: اللام، والباء، في قوله: لزيد، وبزيدي]^(١١٦).

وذكر الخضري أنها كسرت لمشابهتها لام الجر؛ إذ لام الجزم تقابل لام الجر بأنها مخصصة بجزم الفعل، ولام الجر مخصصة بجر الاسم؛ والجزم في الأفعال يقابل الجر في الأسماء، فلما شابهتها حملت عليها في الكسر، فقال: [وهذه اللام مكسورة حملاً على لام الجر؛ لأنها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالأسماء، والشيء يحمل على مقابلها]^(١١٧).

وقال ابن مالك: [ولام الأمر مبنية على الكسر؛ لأنه أقرب إلى الجزم؛ لأنه حركة مقابل مقابلها، وهو الجر]^(١١٨).

هذا هو الأصل في حركة لام الأمر، لكنهم ذكروا أنها قد تفتح، وفتحها لغة لسليم، وفتحت طلياً للخفة، حكى الفتح الفراء^(١١٩).

قال ابن مالك: [ومن العرب من يبنوها على الفتح، قال الفراء في كلامه على قوله تعالى: چاپ پ پپ پ چ النساء: ١٠٢^(١٢٠)، بنو سليم يفتحون لام الأمر، نحو: لِيَقِيمَ زَيْدَع^(١٢١).

وقال أبو حيان معلقاً على قول ابن مالك: {وكسر لام الأمر، وهو مشهور لغة العرب، وعلة ذلك ذكرت في النحو، ونقل صاحب التسهيل أن فتح لام الأمر لغة، وعن ابنه أن تلك لغة بني سليم، وقال حكاها الفراء، وظاهر كلامهما الإطلاق في أن فتح لام الأمر لغة} (١٢٢).

ونقل أبو حيان عن أبي الحكم الخضراوي (١٢٣) رأداً على ابن مالك وابنه بقوله: {إن من العرب من يفتح هذه اللام لفتحة الياء بعدها، قال: فلا يكون على هذا الفتح إن كان الكسر ما بعدها، أو الضم} (١٢٤).

وقال السيوطي: [وَقِيلَ]: إِنَّمَا تَفْتَحُ عَلَى هَذِهِ الْلُّغَةِ إِنْ فَتَحْ تَالِيهَا، بِخَلْفِ مَا إِذَا
انْكَسَرَ، نَحْوَ لَتَيْذَنَ، أَوْ ضَمَّ، نَحْوَ لَتَكْرَمَ^(١٢٠).

ذكر النهاة إن سبقت بالواو، والفاء، وثم سكنت، لكن سكونها مع الواو، والفاء أكثر منه بعد ثم [لكون اتصالهما بما بعدهما أشد؛ لكونهما على حرف واحد فصار الفاء، والواو مع اللام بعدهما، وحرف المضارع ككلمة، على وزن فَخْذٌ، وكيف فتحف بحذف الكسر ع^(١٢٧).

ورد ابن مالك العلة التي ذكرها النحاة لتسكين اللام بعد الواو، والفاء، بقوله: [وليس التسكين حملًا على عين (فعل) كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل ، ومثله لا يكاد يوجد مع قلته إلا في اضطرار] (١٢٨).

ردود ابن حیان علی ابن مالک

ويذكر ابن مالك أنه لا بد من علةٍ أوجبت تسكين لام الطلب بعد الواو، والفاء، ولكنه لم يذكر هذه العلة، قال: [لو كان تسكين هذه اللام لغير سبب يخصها لشاركتها فيه دون شذوذ لام (كي) الواقعه بعد فاء، أو واو] (١٢٩).

وقد لا تضمن معنى الشرط بل تتجدد للظرفية المضمة نحو قوله تعالى: چ گ گچ گچ چ الليل، وقوله تعالى: چ چ چ چ چ الصحي (١٣٠).
ونذكر ابن هشام أن (حتى) الابتدائية حرف تبتدأ الجمل بعده، أي: تستأنف، فيدخل
لى الجملة الاسمية، كقول جرير:

وذكر أن ابن مالك خالف في هذا فقال في (حتى) الداخلة على (إذا) في نحو قوله تعالى: **جَذَذَذَذَذَجَ آل عمران**، {إنها الجارة، وأن (إذا) في موضع جر}.^(١٣٢)

وقال أبو حيان في (حتى)، التي بعدها (إذا): {واختار ابن مالك أن (إذا) مجرورة بـ(حتى)}.^(١٣٣)

وذهب ابن مالك إلى أن الظرفية تفارق (إذا) إذا وقعت {مفعولاً به، أو مجرورة بـ (حتى)، ح(١٣٤)}.

فأجاز أو أوجب كونها مجرورة، إذا سبقت بـ(حتى) خلافاً للجمهور، [ووهذه المقالة سبقه إليها الأخشن وغيره^(١٣٥)]؛ إذ زعم أبو الحسن في قوله تعالى: چڙڙچ الزمر: من الآية ٧١، أن (إذا) جر بـ(حتى)، وعلى هذا فلا تضمن (إذا) معنى (في)^(١٣٦).

وأجاز الزمخشري في قوله تعالى: چ آ ئى آ چ الأنعام، أن (حتى) {هي: حتى التي تقع بعدها الجمل، والجملة قوله: چ آ ئى چ، ويجادلونك في موضع الحال، ويجوز أن تكون الجارة، ويكون إذا جاؤوك في محل الجر، بمعنى: حتى وقت مجئهم، ويجادلونك حال^(١٣٧).

وذهب الحوفي^(١٣٨)، وأبو البقاء (ت ٦١٦هـ) إلى أن (حتى إذا) في موضع نصب بـ(يقول) وهو جوابها [وليس لـ(حتى) هنا عمل، وإنما أفادت معنى الغاية، كما لا تعلم في الجمل، و(يجادلونك) حال من ضمير الفاعل في جاؤوك^(١٣٩).

وذهب أبو حيان إلى تأييد الحوفي، وأبي البقاء فيما ذهبوا إليه، فقال: {وقد وفق الحوفي، وأبو البقاء، وغيرهما من المعربين للصواب في ذلك^(١٤٠).

وذهب أبو حيان إلى أن ما جوزه الزمخشري، وما أوجبه ابن مالك خطأ، لا يجوز، فقال: {وما جوزه الزمخشري في (إذا) بعد (حتى) من كونها مجرورة أو جبهة ابن مالك في التسهيل، فزعم أن (إذا) تجر بـ(حتى)، قال في التسهيل: وقد تفارقا - يعني إذا الظرفية - مفعولا بها، ومجرورة بـ(حتى)، وما ذهب إليه الزمخشري في تجويزه أن تكون (إذا) مجرورة بـ(حتى)، وابن مالك في إيجاب ذلك، ولم يذكر قوله غيره خطأ^(١٤١).

وعلة الخطأ ما نقله أبو حيان عن كتاب البديع لمحمد بن مسعود الغزني^(١٤٢)، قال: {ومن زعم أن محل (إذا) جر فزعمه باطل؛ لأن (إذا) ظرف محض لا ينحر البتة، ولزوم دخوله على (إذا) مع امتناعه من دخوله على (إذ) دليل قاطع على أن الزمان الواقع بعده لا يكون إلا مستقبلاً^(١٤٣).

وقال السيوطي عن (إذا): {وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك: إنها وقعت مفعولا به في حديث {إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي}، ومبتدأ في قوله تعالى: چ ڙ ک ک ڏ الواقعه، والخبر (إذا) الثانية و چ گ ٻ ڳ چ الواقعه، بالنصب حالان، والمعنى وقت وقوع الواقعه خاصه لقوم رافعه لآخرين هو وقت رج الأرض، ومجرورة بـ(حتى) في قوله تعالى: چ ڦ ڦ چ الزمر، وسبقه إلى ذلك ابن جني في الثاني، والأخفش في الثالث، والجمهور أنكروا ذلك كله، وجعلوا (حتى) في الآية حرف ابتداء داخلاً^(١٤٤) على الجملة بأسرها ولا عمل له^(١٤٥).

وذكر أبو حيان أن (حتى) تحتمل معنيين، إذا وقعت بعدها (إذا) {أن تكون بمعنى الفاء، ويحتمل أن تكون بمعنى إلى أن فيكون التقدير: فإذا جاؤوك يجادلونك يقول: أو يكون التقدير: وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه، وفي آذانهم وقرأ، أي: منعناهم من فهم القرآن، وتذرره إلى أن يقولوا: چ a a a a a a a، وفي وقت مجيئهم مجادليك؛ لأن الغاية لا تؤخذ إلا من حواب الشرط، لا من الشرط، وعلى هذين المعنيين يتخرج جميع ما جاء في القرآن من قوله: حتى (إذا) ح(١٤٦).

٣. علی بمعنى من

ذكر ابن مالك أن (على) يأتي لمعانٍ منها موافقة (من)، ومن استعماله موافقاً لمن قوله تعالى: چٽ ٿڻڻ ڦ ڦ ڦ چ چ چ چ المؤمنون، وكقوله تعالى: چ ڦ ف و ڦ ڦ ڦ چ المطفيين، المعنى من أزواجهم، ومن الناس^(١٤٧).
وُتستعمل (على) بمعنى (من) كما أُستعملت (من) بمعنى (على) في قوله تعالى: چ ڦ ڦ ڪ گ چ الأنبياء، أي: على القوم، قاله الفراء، وتبعه ابن مالك، وغيره^(١٤٨).
فذهب الفراء في قوله تعالى: چ ڦ ڦ و ڦ ڦ ڦ چ إلى أن (من، وعلى) يتعاقبان في هذا الموضع، فيقال اكتلت عليه، أي أخذت ما عليه كيلا، واكتلت منه، أي: استوفيت منه كيلا^(١٤٩).

ويؤيد ما ذهبا إليه ما جاء عن رسول الله ﷺ عندما سئل عن عوراتنا ما نأتي منها، وما نذر، قال: {احفظ عورتك إلا من زوجتك، أو مما ملكت يمينك، فقال الرجل يكون مع الرجل قال: إن استطعت أن لا يراها أحد فافعل، قلت والرجل يكون خالياً قال فالله أحق أن يستحيى منه} (١٥٠).

ويؤيد أبا حيان أنهم أجازوا في قوله تعالى: چو چو و چو چو چ أن يكون من باب التضمين، أي: إذا حكموا على الناس في الكيل، أو إذا أكتالوا محكمين على الناس^(١٥٢).

وأجاز الزمخشري أن يكون قوله: (على فروجهم) {صلة لحافظين، من قولك: احفظ على عنان فرسى} (١٥٣).

وظاهر كلامه أن (حفظ) يتعدى بنفسه من دون تضمين (١٥٤).

ووصف أبو حيان ما أجازه الزمخشري بأنه تكفل، والعجمة ظاهرة فيها (١٥٥).

فقول ابن مالك مبني على رأي الكوفيين من أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، وقول أبي حيان مبني على قول البصريين من أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذًا، أما قياسًا فلا، وما أو هم ذلك فهو مؤول إما على التضمين، أو على المجاز (١٥٦).

وقد يرد على أبي حيان أن التضمين ليس مقيساً، وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى (١٥٧).

الخاتمة

هذه أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

١. نرى كثيراً أن أبي حيان متابع لجمهور النحاة، فإذا ورد رأي مخالف للجمهور رد، سواء كان لابن مالك، أو غيره.
٢. اعتمد أبو حيان في تضييف رأي ابن مالك، والرد عليه مستندًا على رأي سيبويه كما في مسألة اتصال الضمير وانفصاله، وفي تعديه استغاث بنفسه، وبحرف الجر، ومستندًا على رأي ابن كيسان كما في نصب الفعل الواقع في جواب الاستفهام بأن المضمرة.
٣. كذلك يرد على ابن مالك مستندًا على القراءات القرآنية، كما في قراءة عيسى الثقفي.
٤. يرد على ابن مالك ويضعف حجته بأن ما ذهب إليه لم يقل به أحد من أصحابنا، أو لم يستترطه أحد منهم كما في نصب الفعل الواقع في جواب الاستفهام.
٥. كان في بعض ردوده مغالياً، كما في قوله إن الزمخشري، وابن مالك هدما ما استقر عند أئمة النحو من أن النكرة لا تتعتّ إلا بالنكرة، والمعرفة لا تتعتّ إلا بالمعرفة، مع أنهما لم يقولا هذا كما مرّ.

ردود ابن حيان على ابن مالك

٦. لم يكن أبو حيان موفقاً في بعض ردوده، كما في اتصال الضمير، وانفصاله؛ إذ أوجب أبو حيان الاتصال مع أن كثيراً من النهاة أجازوا اتصاله وانفصاله، إلا أنه تابع سيبويه في ذلك.

هوامش البحث

(١) شرح الأشموني: ١٧٢ - ١٧٠ / ١.

(٢) شرح ابن عقيل: ١١٨ - ١١٧ / ١.

(٣) جزء من حديث، أخرجه الإمام الغزالى في الإحياء، وذكر العراقي أن هذا الحديث الذي ذكره الغزالى مفرق في عدة أحاديث، وذكر بعض ألفاظه من روایة الصحیحین عن أنس، وفي سنن أبي داود من روایة علي، وفي الصحیحین من روایة أبي ذر، وقال: [وإسناده صحيحٌ]، إلا أنني تتبع هذه الروایات فلم أجدها لفظاً، والله أعلم. ينظر: صحيح البخاري: ٢/٨٩٩، رقم الحديث: ٣٠، و٤٠٧، وصحيح مسلم: ٣/١٢٨٢، برقم: ٦٦١، و٣٠٠٧، وسنن أبي داود: باب في حق المملوك: ٤/٣٣٩، برقم: ٥١٥٦، و٥١٥٧، و٥١٥٨، وإحياء علوم الدين: ٢/٢٩٦، والمغني: عن حمل الأسفار في الأسفار: ٢٩٦ / ٢.

(٤) شرح التسهيل: ١/١٤٩.

(٥) أي: أعرف، فلو لم يكن أعرف وجب الوصل، في نحو: ضربونا. ينظر: حاشية الصبان: ١/٧٣.

(٦) شرح الأشموني: ١٧٣ - ١٧٤ / ١.

(٧) الكتاب: ٢/٣٦٤.

(٨) الكشاف: ٤٨١.

(٩) عبد الله بن أحمد الإمام أبو الحسين ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، ولم يكن في طيبة الشلوبين أرجح منه، صنف شرح الإياضاح الملخص، وشرح الجمل عشرة مجلدات لم يشد عنه مسألة في العربية، (ت ٦٨٨)، ينظر: بغية الوعاة: ٢/١٢٥.

(١٠) تفسير البحر المحيط: ٥/٢١٧.

(١١) ينظر: حاشية الشهاب: ٥/١٥٥.

(١٢) التسهيل: ١/٣١٨.

(١٣) شرح التسهيل: ١/٣١٩.

(١٤) تفسير البحر المحيط: ٥/٣٨٠.

(١٥) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٥/٣٨٠.

- (١٦) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣٨٠.
- (١٧) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي برهان الدين أبو إسحاق السفاقسي النحوي صاحب إعراب القرآن (ت ٧٤٢هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ١ / ٤٢٥.
- (١٨) القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر المصري المعروف بالخفاجي (ت ٦٩١هـ)، له: نسبم الرياض في شرح القاضي عياض. ينظر: هدية العارفين: ١ / ١٦١-١٦١، نقلًا عن محقق حاشية الشهاب.
- (١٩) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٤١٤، وروح المعاني: ١٣ / ١٥١.
- (٢٠) همع الهوامع: ٣ / ١٦٥.
- (٢١) شرح ابن عقيل: ٢ / ١٣٢، وينظر: معاني النحو: ٤ / ١١٧-١٢٧.
- (٢٢) التسهيل: ٣ / ١٥٣.
- (٢٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٢ / ٧٣٨.
- (٢٤) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٠٦.
- (٢٥) صحيح البخاري: ٣ / ٩٤، رقم الحديث: ٦٤٨.
- (٢٦) حاشية السندي على النسائي: ٢ / ٩٩.
- (٢٧) معاني النحو: ٤ / ١٢٦.
- (٢٨) الكشاف: ٨٩٤.
- (٢٩) شرح التسهيل: ٣ / ١٧٢.
- (٣٠) أحمد بن محمد بن منصور الاسكندراني ابن المنير المفسر العلامة، أحد الأئمة المتบรรرين في العلوم، من تصانيفه الانتصاف من الكشاف (ت ٦٨٣هـ). ينظر: طبقات المفسرين للداودي: ١ / ٢٥٢.
- (٣١) الانتصاف من الكشاف: ٨٩٤.
- (٣٢) تفسير البحر المحيط: ٧ / ٣٢٠.
- (٣٣) ينظر: شرح الأشموني: ٣ / ٩٢.
- (٣٤) تفسير البحر المحيط: ٤ / ٤٨٦، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٢٢، وروح المعاني: ٩ / ٢٠٣.
- (٣٥) حاشية الخضري: ٢ / ١٢٣.
- (٣٦) مغني اللبيب: ١ / ١٣٩ - ١٤٠.

(٣٧) شرح الكافية: ١ / ١٣٧.

(٣٨) حاشية الدسوقي: ١ / ١٤٠.

(٣٩) المطول: ٨٠.

(٤٠) حاشية الدسوقي على شرح التلخيص: ١ / ٣٢٦.

(٤١) المصدر نفسه: ١ / ٣٢٥.

(٤٢) المطول: ٨١ - ٨٠.

(٤٣) علي الجرجاني الاسترابادي أبو الحسن السيد الشريف قد جاوز قصب السبق في التحرير ومصنفاته كثيرة منها حاشية على أول تفسير الكشاف (ت ٨١٠ هـ). ينظر: طبقات المفسرين للداودي: ١ / ٣١٠.

(٤٤) حاشية السيد على المطول: ٨٠.

(٤٥) عروس الأفراح: ١ / ٣٢٧.

(٤٦) مواهب الفتاح: ١ / ٣٢٧، وينظر: حاشية الدسوقي على شرح التلخيص: ١ / ٣٢٧.

(٤٧) الكشاف: ١٠٠٦.

(٤٨) شرح التسهيل: ٣ / ١٩٩.

(٤٩) شرح الأشموني: ٣ / ١٩٥ - ١٩٦.

(٥٠) همع الهوامع: ٣ / ١٨٣ - ١٨٤.

(٥١) ينظر: حاشية الصبان: ٣ / ١٩٥.

(٥٢) تفسير البحر المحيط: ٨ / ٤٧.

(٥٣) لم أقف له على ترجمة، لكن قال ابن عقيل: {ونقل ضياء الدين بن العلوج في البسيط}.
شرح ابن عقيل: ١ / ٦٠.

(٥٤) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٨ / ٤٧، وروح المعانى: ٢٥ / ١٥٠.

(٥٥) تفسير البحر المحيط: ٨ / ٤٧.

(٥٦) هو الإمام العلامة عمر عبد الواحد الفارسي القزويني، له حاشية في مجلد سماه الكشف (ت ٧٤٥ هـ). ينظر: كشف الظنون: ٢ / ١٤٨٠.

(٥٧) روح المعانى: ٢٥ / ١٥٠.

(٥٨) التسهيل: ١ / ١٠٥، وينظر: همع الهوامع: ١ / ١٩٦ - ١٩٩.

(٥٩) حاشية الشهاب: ٣ / ٤٧٢.

- (٦٠) شرح التسهيل: ١ / ١٠٦، وينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ١ / ١٦٢ .
- (٦١) تفسير البحر المحيط: ٨ / ٢٨٦ .
- (٦٢) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٤ / ٢٧٩، وروح المعاني: ٦ / ١٣٣ .
- (٦٣) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣ / ٤٩٤ .
- (٦٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ١٣٩ .
- (٦٥) روح المعاني: ٦ / ١٣٣ .
- (٦٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٧، وحاشية الخضري: ٢ / ٢٦٤ .
- (٦٧) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٥١٥، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ٣٨٨ .
- (٦٨) معاني القرآن: ١ / ١٥٧ .
- (٦٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ٤٢٨ .
- (٧٠) شرح التسهيل: ٣ / ٣٤٩ .
- (٧١) شرح التسهيل: ٣ / ٣٥٢ .
- (٧٢) شرح التسهيل: ٣ / ٣٥٢، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ٣٨٨ .
- (٧٣) شرح التسهيل: ٣ / ٣٥٢ .
- (٧٤) ينظر: حاشية الخضري: ٢ / ٢٦٤ .
- (٧٥) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٥١٦ .
- (٧٦) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٥١٦ .
- (٧٧) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٤٦، وينظر: حاشية الشهاب: ٢ / ٣٤ - ٣٥ .
- (٧٨) شرح التسهيل: ١ / ٢٦٦ .
- (٧٩) في المطبوع: وفي باب ابن مالك في النحو المستغاث.
- (٨٠) تفسير البحر المحيط: ٤ / ٤٥٩ - ٤٦٠ .
- (٨١) المصباح المنير: ٢٧١ .
- (٨٢) حاشية الشهاب: ٥ / ٤٣٩ .
- (٨٣) شرح التسهيل: ١ / ٣١٦ .
- (٨٤) لسان العرب: ١ / ١٢٠ .
- (٨٥) شرح التسهيل: ١ / ٣٢٥ .
- (٨٦) الكشاف: ٥٢٧ .

- (٨٧) ينظر: ارشاف الضرب: ٢ / ٨٠.
- (٨٨) همع الهوامع: ١ / ٤١٢.
- (٨٩) شرح الرضي: ٢ / ٢٩١، وينظر: معاني النحو: ١ / ٢١٩ - ٢٢٢.
- (٩٠) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣٢٤.
- (٩١) لسان العرب: ١ / ١٢٠.
- (٩٢) روح المعاني: ١٣ / ٤٤٣، وينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٣٤٩ - ٣٥٠.
- (٩٣) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٢٢٩.
- (٩٤) شرح التسهيل: ١ / ٣١٧.
- (٩٥) شرح التسهيل: ١ / ٣١٧.
- (٩٦) لسان العرب: ١٥ / ٤١٦.
- (٩٧) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٢٢٩.
- (٩٨) همع الهوامع: ١ / ٤١٢.
- (٩٩) همع الهوامع: ٣ / ١٧.
- (١٠٠) التسهيل مطبوع مع شفاء العليل: ٣ / ٩٨٦ - ٩٨٧.
- (١٠١) حاشية الشهاب: ١ / ٣١٩.
- (١٠٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٣٩ - ٤٠.
- (١٠٣) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٢٠٧.
- (١٠٤) لسان العرب: ١٤ / ٧٧.
- (١٠٥) روح المعاني: ١٦ / ١٤٢.
- (١٠٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٣٥٠، وحاشية الصبان: ٢ / ٥٤، وحاشية الخضرى: ١ / ٣٥٠.
- (١٠٧) شرح الأشموني: ٢ / ٥٣ - ٥٤، وحاشية الصبان: ٢ / ٥٤.
- (١٠٨) حاشية الخضرى: ١ / ١٥.
- (١٠٩) شرح المفصل: ٢ / ٢٦، وينظر: الكشاف: ٦٨٢.
- (١١٠) ينظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٤٥٠.
- (١١١) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٠٢.
- (١١٢) المصدر نفسه.

- (١١٣) ينظر: حاشية الشهاب: ٤٥١ / ٦.
- (١١٤) شرح المفصل: ٧ / ٤٠.
- (١١٥) المصدر نفسه: ٧ / ٤١.
- (١١٦) شرح المفصل: ٩ / ٢٤، وينظر: حاشية الصبان: ٤ / ٥.
- (١١٧) حاشية الخضرى: ٢ / ٢٧٣.
- (١١٨) شرح التسهيل: ٣ / ٣٧٩، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ٥٣٨.
- (١١٩) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٣٧٩، وشرح المفصل: ٩ / ٢٤، وهمع الهوامع: ٢ / ٥٣٨.
- (١٢٠) وبعدها، قوله تعالى: چپ پیپ پیگچ.
- (١٢١) شرح التسهيل: ٣ / ٣٧٩، وينظر: معانى القرآن للفراء: ١ / ١٩٧.
- (١٢٢) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٤٨.
- (١٢٣) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى أبو عبد الله الأنصارى الخزرجي الأندلسي كان رأساً في العربية، له فصل المقال في أبنية الأفعال، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، (ت ٦٤٦ھـ). ينظر: بغية الوعاة: ١ / ٢٦٧.
- (١٢٤) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٤٨.
- (١٢٥) همع الهوامع: ٢ / ٥٣٠.
- (١٢٦) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٤٨.
- (١٢٧) شرح الرضي: ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢.
- (١٢٨) شرح الكافية: ٢ / ١٣٧.
- (١٢٩) المصدر نفسه: ٢ / ١٣٧.
- (١٣٠) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٢٥٤ - ٢٥١.
- (١٣١) مغني اللبيب: ١ / ٣٥٣ - ٣٥٢، وينظر: شرح المفصل: ٨ / ١٨ - ٢٠.
- (١٣٢) مغني اللبيب: ١ / ٣٥٠.
- (١٣٣) ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٣٩.
- (١٣٤) التسهيل: ٢ / ١٣٨.
- (١٣٥) مغني اللبيب: ١ / ٣٥٢، وينظر: حاشية الشهاب: ٤ / ٦٣.
- (١٣٦) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٢٥٤، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني: ١ / ٢٥٤.
- (١٣٧) الكشاف: ٣٢٣.

- (١٣٨) علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المعرب من قرية شبرا من حوف بلبيس أخذ عن أبي بكر الأدفوي وكان نحوياً قارئاً، صنف البرهان في تفسير القرآن علوم القرآن، والموضح في النحو (ت ٤٣٠ هـ). بغية الوعاة: ٢ / ١٤٠.
- (١٣٩) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٨٨، وتفسير البحر المحيط: ٤ / ١٠٣.
- (١٤٠) تفسير البحر المحيط: ٤ / ١٠٣.
- (١٤١) تفسير البحر المحيط: ٤ / ١٠٣.
- (١٤٢) قال عنه السيوطي: [محمد بن مسعود الغزني هكذا سماه أبو حيان وقال ابن هشام ابن الذكي صاحب كتاب البديع أكثر أبو حيان من النقل عنه وذكره ابن هشام في المغني وقال إنه خالف فيه أقوال النحويين وله ذكر في جمع الجوامع ولم أعرف شيئاً من أحواله].
بغية الوعاة: ١ / ٢٤٥.
- (١٤٣) ارشاف الضرب: ٢ / ٢٣٩.
- (١٤٤) في المطبوع (داخل) والصواب ما أثبتناه.
- (١٤٥) همع الهوامع: ٢ / ١٧٩.
- (١٤٦) تفسير البحر المحيط: ٤ / ١٠٣.
- (١٤٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٣٤.
- (١٤٨) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٦٦.
- (١٤٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣ / ١٣٤، وروح المعاني: ٣٠ / ٦٨.
- (١٥٠) ينظر: سنن الترمذى: ٥ / ٩٧ تحت رقم: ٢٧٦٩، والفتوات الإلهية: ٣ / ١٨٣ - ١٨٤.
- (١٥١) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٦٦.
- (١٥٢) ينظر: شرح الدمامي على مغني اللبيب: ٢ / ٢٦.
- (١٥٣) الكشاف: ٧٠٤.
- (١٥٤) ينظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٥٥٩.
- (١٥٥) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٦٦.
- (١٥٦) ينظر: معاني النحو: ٣ / ٦.
- (١٥٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٤٧٥، وروح المعاني: ١٥ / ٢٦٣.